لا نُبعد إذا قلنا إن القاضي عياضاً — رحمهُ الله — يكاد أن يكون أشهرَ الأعلام في تاريخنا العلمي على الإطلاق ، فقد طارت شهرتُه في عصره وبعدَ عصره بالمغرب والمشرق على السَّواء ، وكُتب الذُّيوع — بحقّ — لمؤلّفاته ، ورُزق بعضها — كالشّفا — من الحُظوة و « السرّ » ، وحُسن القبول والتلقّي لدى الخواص والعوام ما لم يُرزقه — فيما نحسب — مؤلَّف مغربي آخر ، آيةُ ذلك هذه النسخ الخطية — من الشّفا — التي تزخَر بها الخزائن في كلّ مكان . وان من الأعلام مَن تسمو بسببهم أوطانُهم ، وتُذكر بفضلهم بلدانُهم ، وهذه حالُ قاضينا عياض الذي قيل فيه : « لولا عياضٌ لما ذُكر المغرب » .

ومن هنا كان من المتوقّع ان تؤلّف في القاضي عياض «سيرة» أو اكثرُ من سيرة للتعريف بأحواله، وبسط اخباره، وعَرْض آثاره واعماله . بيدَ أنّ ما انتهى إلينا في هذا الشأن يُعدّ يسيراً بالنسبة الى ما كنا نتوقّع ، وبالنظر إلى ما يستحِقّه عياض ، فنحن لا نعرف من التآليف المفرَدة فى سيرة هذا «العالِم الفَرد» الا مؤلّفين :

أولُهما من عمل ولَده أبي عبد الله محمد ، وهو هذا الذي ننشرُه اليوم إحياء لذكرى عياض من جهة وإنصافاً لحقّ ولدِه محمد من جهة ثانية .

وثانيهما هو « ازهار الرياض ، في أخبار عياض » لشهاب لدين أحمد بن محمد المقري الذي خَص بالتاليف — خلالَ القرن لحادي عشر — علَمين كبيرين اصبحا مِحورَيْن للثّقافة المغربية والأندلسية وهما عياض وابن الخطيب .

وقد كان حرياً بالقاضي عياض — رحمَه الله — أن يكتبَ سيرتَه — كما صنع كثيرٌ من الأعلام في المشرق والمغرب — ولكن يبدو ان ثمةَ مانعاً أو موانعَ صرفتهُ عن التعريف بنفسه ، على أنه عني بتدوين جانب من جوانب سيرته ، واهتمَّ بتقييد فترة من فترات حياته — بطريقة غير مباشرة — وذلك فى كتابه المعروف باسم « الغُنْية » فهو عبارة عما يسمَّى بالبرنامج والفهرست والمشيخة ، عرَّف فيه بأشياخه الذين اخذ عنهم قراءةً وسماعاً ومناولةً وإجازةً ومَنْ كتب اليه ممَّن لم يلقَه ، وذكر فيه — كما يقول فى مقدّمته — « مِنْ خبر كلِّ واحد منهم ما يُعطي الحالُ ونُقه بطرف من الاختصار والإيجاز ، بحُكم ما ادّت إليه الحالُ من الرحلة والانحفاز » .

وقد كانت « الغُنْية » من المصادر الأولية التي رجع اليها ولدُ القاضي عياض عند تاليفِ كتابه هذا الذي نقدِّم له الآن بهذه المقدِّمة فى التعريف به وبمؤلِّفه .

المؤلِّف ، حياتُه وشيوخُه :

اما المؤلف ابو عبد الله محمد ولدُ القاضي عياض فلا نعرف عنه شيئا كثيراً ، فترجمتُه فى المصادر التي وقفنا عليها قَصيرة ، فقد ترجم به من اصحاب « الصِّلات » ابن الأبار فى « التكملة » وابن فرتون فى « الذيل » وابن الزُّبير فى « الصلة » وابن عبد الملك فى « الذيل والتكملة » وجميعُ هؤلاء ذكروه فى « الغُرباء » باعتباره

طارئاً على الأندلس وليس من اهلها ، وترجمتُه فى هذه المصادر تكاد تكونُ متشابهة فى شكلها ومضمونها .

يقولُ ابن الأبـّـار :

« محمد بن عِياض بن موسى بن عِياض بن عمرو بن موسى ابن عياض بن محمد بن موسى بن عياض اليحْصُبي: من اهل سبتة، واصلُه من بَسْطة ، ومنها انتقلَ اجدادُه قديما ، يكنى أبا عبد الله سمعَ من ابيه القاضي ابي الفَضل ، وابن العَرَبي ، أجاز لـــه وغيرهما ، واخذ مُصنَّف النَّسائي — قراءة — عن ابي بكر يحيى بن محمد ابن رِزق ، ودخلَ الأندلس ، وولي قضاء دانِية منها قبــلَ السبعين وخمسِمائة . وكان حميدَ السِّيرة ، نزيهاً متواضعاً ، لــه مُشاركة في الأدب والأخبار ، وولي أيضاً قضاء غرناطة ، وتوفي بها ، — وقيل بسبتة — سنة 575 ذكره ابن سُفيان ، وفيه — عن غيره — : وحدَّث عنه ابنه ابو الفضل عياض بن محمد . وتوفــي سنة وفاته ابو الحسن بن يَرْبوع قاضي مالَقة — وكان من الفقهاء النبلاء — وابو مروان بن قاسِم الطبيب (1) .

ويقولُ ابن الزُّبير :

« محمد بن عِياض بن موسى بن عِياض بن عَمْــرون ابـــن موسى بن عياض اليحصُبي من [أهل سبتة] يكنى ابا عبد الله .

روَى عن ابيه القاضي الامام ابي الفَضل وابي بكر ابن العَرَبي ودخل الأندلس فقرا على ابن بَشْكُوال كتاب الصلة وولي قضـــاء غَرناطة ذكرهُ الشيخ فى الذيل قال : واخبرني ولدُه ابو الفضل انه تُوفِّى سنة خمسٍ وسبعين وخمسِ مائة .

---

1) التكملة 2 : 677 — 678 ، نشر عزت العطـار .

قلتُ ووقفت على جزءٍ ألَّفه فى شيء من اخبار ابيه وحالِهِ فى أخذه وعلمه وما يرجعُ إلى هذا اوقفني عليه بعضُ حَفَدته بمالَقة ، رَوَى عنه ابنُه ابو الفضل عياض » (1) .

ويقولُ ابنُ عبد الملك المرَّاكشي (2) :

« محمد بن عِياض بن موسى اليحصبي ، سبتي ابو عبد الله .

رَوَى عن ابيه ابي الفضل ، وابَوَيْ بكر : ابنِ رزق وابنِ العربي وابي القاسم ابن بَشْكُوال .

رَوَى عنه ابنُه ابو الفضل . وكان فقيها محدِّثا مشهور العفاف والطهارة ، علي الهمَّة ، متواضعاً ذا حظّ منالأدب ومعرفة [التاريخ والأَخبار] (3) .

وتُوفِّي بغَرناطة وقيل بسَبتة عام خمسٍ وسبعين . وهو ابنُ [. . .] (3) واربعينَ عاماً » .

فهذه التراجم تقتصر على نسَب المؤلّف واصل أُسْرته — مما يُذكر عادة فى ترجمة والده — وتسمية بعض شيوخه ، وولايتـــه القضاءَ بدانية وغرناطة ، وتحليتهِ ببعض ما عُرف به من خُلق وعلْم ووفاتــه سنة 575 هـ .

وتنفردُ ترجمة ابن الزبير بالتنصيص على تاليفه — هذا الذي ننشره — فى سيرة ابيه ، وفى ترجمة ابن عبد الملك ما كان يُعين على تحديد ولادته — لولا التلفُ الذي اصاب مخطوط الذيل فى موضـــع الجُملة التي تحدد سنه يوم وفاته ، ومع ذلك ، وبرغْم ذلك المحو ، فيظَلّ من المهم ان نعرف أنه مات وهو ابنُ نيِّف واربعينَ سنـــة .

---

1) صلة الصلة : مخطوط دار الكتب المصرية (تيمورية) وأشكر الاستاذ الجليل السيد محمد الفاسي الذي مكنني من نقل هذه الترجمة عن نسخته المصـــورة .
2) الذيل والتكملة 8 : 121 ، مخطوط خ. ع. الرباط
3) محـــو بالاصـــل .

فاذا قدَّرنا انه تُوفي عن ثمان (1) واربعين سنة تكونُ ولادته سنةَ 520 ، ولا تذكر هذه التراجم مكانَ ولادته وان نصَّت على انه من أهل سبتة ، وإذا رجعنا إلى حياةِ القاضي عياض فاننا نجدُ انه كان في التاريخ المذكور قاضياً بسبتة .

فأما شيوخُ ابي عبد الله محمد ولد القاضي عياض فلا تَعُدُّ منهم هذه التراجم إلا أربعة وهم :

1 — والده ابو الفضل عياض .

2 — ابنُ العربي المعافري — بالاجازة —

3 — ابو بكر يحيى بن محمد بن رِزْق .

4 — ابن بَشْكُوال .

ويستفاد من كلام ابن الابار انه سمع من شيوخ غير هؤلاء ، ونراه هو في مؤلَّفه — هذا الذي نقدم له — يروي بالاجازة والاذن عن أحمد بن بَقِي (2) ويونس بن مُغيث (3) والحافظ السِّلفي (4) — وهم من شيوخ والده ولعلَّه هو الذي استجازهم له .

وفي راينا أن والد المؤلف هو شيخُه — في المقام الأَول — وصاحبُ الفضل الأكبر في تكوينه العِلْمي — بصفة مباشِرة — ونحن نستندُ في هذا إلى ما يلي :

---

1) مما يجعلنا نستأنس بهذا التقدير أننا وجدنا الفقيه الحجوي يذكر فى ((الفكر السامي)) أن القاضي عياض توفى عن ثمان واربعين سنة ، وهم وهم أو سهو ، فالذي توفى عن مثل هذه السن هو ولده ، فلعله وقف على التاريخ المذكور — فى مصدر لم نقف عليه — فى حق الولد فجعله للوالد . انظر : الفكر السامي 4 : 59 .

2) انظر ص : 40 ، 47 ، 59 من هذا الكتاب .

3) انظر ص : 59 .

4) انظر ص : 63 ، 78 .

1 ــ تتفق جميعُ المصادر المذكورة على البَدْءِ بالقاضي عياض وذكره في طليعة شيوخ ولده ، بل ان بعضَ هذه المصادر ــ كالإحاطة لابن الخطيب ــ تقتصرُ في مَشْيخته على والدِه .

2 ــ جلُّ مروياته ومسموعاتِه في كتابه هذا مسندةٌ عن والده .

3 ــ ربَّما كان محمد بكر القاضي عياض بل لعلَّه ان يكون ولَدَه الوحيد ــ إذ أننا لا نعرف للقاضي ولداً غير أبي عبد الله ــ ــ وإن كانت المصادرُ لا تذكر شيئاً في هذا الصدد ــ

ومن شأنِ هذا كلِّه ــ إذا كان ــ مع ما عُرف به القاضي من العاطفة الرقيقة ان يُقَوِّي الضنانةَ بالوَلَد ويؤكِّد الاستئثار بتربيته

واسمى مظهرٍ لذلك ــ في مثل هذه الحال ــ أن يتولَّى الوالدُ تثقيفَ ولده بنفسِه وتخريجَه على يده ، وقد يشهدُ لذلك كله أيضاً اهتمامُ القاضي عياض ــ برغم اعبائه المختلفة ــ بتأليف كتاب لتدريب صغار المتعلِّمين ، ونشير هنا إلى « الإعلام ، بحدُود قواعدِ الإِسلام » .

ونحنُ بعد هذا لم نقف في كلام عياض على ما يشيرُ إلى وَلَده ولم نجده في « الغُنْية » مثلاً يستجيز له الشيوخ ــ كما هي عادةُ بعض العلماءِ ــ كما أن ولدَ عياض لم يحدِّثنا في كتابه هذا عن ايِّ شيءٍ من ذكرياتِه مع والده .

والشيخُ الثَّاني ــ من شيوخ المؤلف ــ هو الامامُ أبو بكر ابن العَربي المعافِري .

فابنُ الزبير وابنُ عبد الملك يذكران ــ كما رأينا ــ أنه روَى عنه ــ من غير تقييد ــ وابن الأبار يحدِّد ذلك بأنه يروي عنه بالإجازة ، ونجد المؤلف يُسند عنه في كتابِه هذا بمثل الصِّيغة

التالية : « أنـــــا القاضي الإمام أبو بكر محمد بـنُ عبــد الله المعافِري فيما كتبهُ بخطه لأبي ولي » (1) .

لقد تُوفّي ابن العربي سنة 543 هـ وسنُّ أبي عبد الله محمد نحو 16 على ما قدَّرنا آنفاً ، فهي على كلِّ حال سنٌّ معقولة للأخذ والتلقّي .

أما الشيخُ الثالث من شيوخ ولد عياض — وهو ابن بَشْكُوال — فقد نصَّ عليه كلٌّ من ابن عبد الملك وابن الزبير ، وعبارةُ الأخير أوسعُ في الدلالة فهو يقول : « ودخلَ الأندلُس فقرا على ابن بشكُوال كتابَ « الصِّلة » ، فهذه العبارة واضحة الدلالة في تحديد ما قــراه ولد القاضي على ابن بشْكُوال وان كانت لا تحدِّد مكانَ القراءة ولا زمنَها، اما مكانُ القراءة فقد يكونُ في قرطبة حيث كانمقرُّ هذا الشيخ الجليل ، واما زمنُها فلا نعرف هل كان خلال تولِّيه القضاء بالأندلس في دانية اولا قبلَ سنة 570 هـ ثم بغرناطة ، ام قبلَ ذلك ، وقد تفيدُ عبارة ابن الزبير السابقة انَّ دخولَ ولد عياض إلى الأندلس — اولَ مرَّة — كان من اجل الأخْذِ ولقاء ابن بشكُوال ، ومن المُمكن — إمكاناً قوياً — ان يكونَ ولد القاضي يتردَّدُ على الأندلس — في فَتَـــرات مختلِفة من حياتِه وذلك لتفقُّد أملاكهم بمدينة مالَقة .

كما أن فُرَص اجتماعه بابن بشكُوال كانت — فيما نحسب — متيسِّرة ، إذ كان هذا الشيخُ صديقاً للقاضي عياض ومعجَباً بذكائه وعلمه ، ويقَظته وفهْمه ، فقد سعى إليه عند قدومه إلى قرطبـــة سنة 531 هـ واخذ عنه ووثّق صلته به ، وافادَه القاضي فوائــــدَ كثيرةً تتعلق باعلام « صلته » ولا سيما الغُرباء منهم ، وهــــو — بحكم الأمانة العلمية — ينسُب إليه تلك الفوائد في كتابه المذكور ، ولم يفُت ابنَ الأبار في ترجمته لابن بشكُوال ان يَنُصَّ على هذا إذ

---

1) انظــر ص : 25 ، 65 .

يقول : « وكانَ ابو الفضل بنُ عياض وابو محمد الرُّشاطي — وناهيك بهما — يكاتبانِه بما يعثُران عليه ويُفيدانه بما يقَعُ إليهما من اسماء الرجال والرُّواة غرباً وشرقاً » (1) .

واهتمامُ ولد القاضي عياض بقراءة كتاب « الصِّلة » على مؤلِّفه يدلُّنا على وَلَعه بالتاريخ ومشاركتِه فيه — وهذا شيءٌ نصَّ عليه ابنُ الأبار وابن عبد الملك .

ومن دلائل ذلك أيضاً نهوضُه بكتابة سيرةِ ابيه وما نلمسه في كتابه « مذاهب الحكّام » من إلمام بتراجم « ترتيب المدارك » حيثُ نجده يُحيل عليه ، ويمكن ان نفسّر هذا الاهتمام عندَه ايضاً بانه من بعض ما ورِثه عن ابيه مثلَما ورِث عنه الاهتمام بالفقْه والحديث .

والشيخُ الأخير من شيوخ مؤلفنا ، هو ابو بكر يحيى بن محمد ابن رِزْق (2) من أهل المرِية « كان — كما يقولُ ابن الزبير — فقيهاً محدِّثاً متقناً عارفاً بالمُتُون والأسانيد والرجال ، إماماً في ذلك وبقية من بقايا الجلّة من المحدِّثين » ولد سنة 503 بالمرية ، وروى عن شيوخ عديدين سَرَدَهم ابنُ الزبير ونجد من بينهم ابا الفضل عياض ، ودرس مدّة بالمريةَ ، وكان له مالٌ انفقه على المساكين والصالحين ثم اضطر إلى الخروج من المرية عند سقوطها في يدِ المسيحيين سنة 542 هـ ونزل سبتة واسمع بها الحديث وقضى الفترةَ الأخيرة من حياته بقرية بنْيُونش من قُرى سبتَة حيث توفى سنة 560 هـ والمفهومُ أن ولد عياض قرأ عليه في سبتة ، وقد اخذ عنه — كما يقول ابن الأبار — مصنَّف النسائي قراءة ، والمراد بمصنّف النّسائي كتاب « السُّنن » للحافظ احمد بن شعيب النّسائي، وهو احد الصِّحاح المعروفة في الحديث .

---

1) التكملة 1 : 306 ، نشر عزت العطار .
2) ترجمته في الصلة 2 : 136 ، وبغية الملتمس : 482 ، وصلة الصلة : 180 ، واختصار الاخبار : 16 .

ومن شيوخ مؤلّفنا الذين لم تذكرهم المصادر وذكرهم هو في كتابه « مذاهب الحُكّام » أبو علي الحسن بن سَهْل الخُشَني (1) ، فقد روى عنه غيرَ مرّة في هذا الكتاب (2) ، وهذه إحدى اشاراته إليه : « قال محمد : واخبرني الفقيه الحافظ ابو علي بن سهل شيخُنا وفقه الله » (3) ويُفهم من الدُّعاء أنه كان حياً في وقت تاليف الكتاب المذكور ، وقد نقل ابن الابار انه تُوفي «في حدود الستين وخمسمائة» كان ابو علي هذا يسكُنُ سبتة وولي بها القَضاء والخُطبة وحدَّث عنه جماعة" من أهل الأندلس وسبتة وفاس ، وهو من انبغ تلاميذ الحافظ الصَّدَفي ، وقد اختلف فيه مؤلِّفو « الصِّلات » فبعضُهم كابن الابار يعُدُّه من الأندلسيين ، وجعله آخرون في الغُرباء اي انه من المغاربة الذين دخلوا الأندلس للدِّراسة والرواية .

ولايَتُـهُ القَـضـاء :

تسلسلَ القضاءُ في أسرة القاضي عياض فقد تعاقب على تولي خُطّة القضاء أربعة اعلام — فيما نعلم — من هذا البيت السبتي النبيه :

— أولُهم القاضي عياض خلالَ دولة المرابطين كما هو معروف .

— وثانيهم ولدُه أبو عبد الله محمد — موضوعُ هذه المقدمة — في عهد الموحِّدين — .

— وثالثهم عياض (561 — 630 هـ) حفيدُ القاضي ، سمَّاه والده باسم جده تَيَمُّناً وتفاؤلاً به ، واحياء وذكرى له ، وتشيرُ المصادر إلى أنه كان — من جهة — معظَّماً عند الملوك جليل

---

1) انظر ترجمته في التكملة 1 : 259 ، والمعجم لابن الابار : 74 .
2) مذاهب الحكام : 49 ، 76 .
3) المصدر نفسه : 76 .

القدر ، وكانَ ــ من جهة أخرى ــ موصوفاً ، بجَزَالة امتُحِن بسببها (1) .

ــ ورابعهم أبو عبد الله محمد بن عياض بن محمد بن عيــاض (584 ــ 655) قاضي الجماعَة في غرناطة في أوائل الدَّولة النصرية (2) .

وإذا كان توارثُ الخُطط والمناصب تقليداً معمولاً به أحياناً فانَّ من الحقّ ان نقرِّرَ هنا أن هؤلاء القضاة من آلِ عياض كانــوا جميعاً ــ فيما تنطِقُ به تراجمُهم ــ ممن تتجمَّل بهم الخُطة علمــاً وعملاً ونفقهاً وسيرة ، وفي ترجمة قاضي الجماعة ابي عبد الله محمد ــ حفيد مؤلّف هذا الكتاب ــ من مواقف الجزالة والتصميم ما يشرِّف تاريخَ القضاءِ الإسلامي .

والذي يعنينا شأنُه منهم ــ في هذه المقدِّمة ــ هو ابو عبد الله محمد ، فقد ذُكر في ترجمته أنه « استُعمل على القضاءِ بدانية قبل السبعين وخمسمائة ثم بغرناطة فحُمِدتْ سيرتُه » (3) ومعنى هذا أن مدةَ قضائه كانت في عهد يوسف بن عبد المومن (558 ــ 580هـ) وأنها كانت بعد مرور ازيدَ من عشرين سنةً على محنة القاضــي عياض والده ، وكان من الجائز ان تَسحبَ هذه المحنةُ ذيلَ الخمول على عَقِب القاضي ابي الفضل ــ والأَمثلةُ في التاريخ عديدة ــ فهل كان هذا التعيين ضرباً من « ردِّ الاعتبار » لآل عياض أم أن فيــه شيئاً من القصد إلى ابعاد الأُسرة العياضية عن مركز زعامتها في سبتة ، ومهما يكن من شيء فاننا نجد آل عياض ينتقلون في آخر الأمر من سبتة ويستقرون بمالقة .

---

1) ترجمته في التكملة (رقم 1947) وصلة الصلة : 165 ، والذيل والتكملة 8 : 70 (مخطوط) ، والاحاطة (مخطوط) والديباج المذهب : 172

2) ترجمته في صلة الصلة (مخطوط) ، والذيل والتكملة 8 : 121 ، والاحاطة 2 : 165 ، والديباج : 289 .

3) الذيل والتكملة 8 : 121 .

كان ابو عبد الله محمد حين ولي القضاء بدانية في سنّ الأربعين تقريباً وهو يومئذ ربّ اسرة ــ فقد ازداد له ولدُه أبو الفضل عياض سنة 561 هـ .

ولسنا نعلم كم مكث في هذه المدينة ، واغلبُ الظن انه نُقل إلى قضاءِ غرناطة بعد مدّة يسيرة في دانية .

وإذا كان كلام ابن الأبار وابن عبد الملك مفصّلاً ودقيقاً في هذه النقطة فان غيرَهما يقتصرون إمّا على دانية وإما على غرناطة .

وقد تنبّه إلى هذا المقّري في ازهار الرياض الذي يقول :

« وقال نجلُ عياض الشيخ الامام ابو عبد الله محمد بن عياض، قاضي دانية ، على ما قال ابن خلّكان ، وقاضي غرناطة على ما قاله ابن قُنفذ وغيره ولعلّه تولّى القضاء فيهما معاً رحمه الله » (1)

ومن الواضح ان المقري لم يطّلع على كلام ابن الأبار وابن عبد الملك وإلا لما كان لجأ إلى الاجتهاد في التوفيق بين القولين ، اما ابن خلّكان فقد عَرضَ لذكر ولد عياض في اثناءِ ترجمته لوالده حينما ساقَ بعضَ شعر القاضي مروياً عن ولده ، ويبدو ــ من خلال التحلية والشواهد ــ انه كان ينقلُ عن المُطرب لابن دحية الكلبي ــ واغلبُ الظن أن هذا الحافظ السّبتي كان بمدينة دانية عندما كان محمد بن عياض قاضياً بها ، وقد اتصل به وتلمذ له وروَى عنه طائفةً مختارة من شعر القاضي وغيره من « شعراء السبتيين » كابي محمد عبد الله بن هارون وموسى بن عيسى السّمسار البلْغواطي وابي الحسن علي ابن غالب وابي بكر بن عَطاء الكاتب وابي العباس احمد ابن غازي (2) وجميعُ هؤلاءِ من شعراء

---

1) ازهار الرياض 1 : 24.

2) انظر المطرب ، من أشعار أهل المغرب ، من ص 87 الى ص 92 ، ط. مصر.

سبتة الذين يرجع الفضل في حفظ أسمائهم وبعض شعرهم إلى ولد عيـــاض .

وفـاتـــه :

إذا كانت المصادرُ لم تحفَظ لنا تاريخَ ميلاد ولد عياض فانها قد اهتمّت بتدوين تاريخ وفاتِه ، ولكنها تختلفُ في تاريخ الوفــاة ومكانها ، فمعظمها يجعلُ تاريخَ هذه الوفاة في سنة 575 هـ ونقلَ ابن خلّكان في بعض نسخ « وفَيات الأعيان » بعد أن ذكر التاريخ المذكور أن « الصّواب في وفاة ولد عياض سنةَ اثنين وسبعين » (1) أي سنة 572 هـ . وفي الدِّيباج المذهب لابن فَرْحون أنه « توفي سنة خمس وتسعين وخمسمائة » (2) وابن فَرْحون انما نقل عن ابــن الزبير ، ولهذا فكلمة « وتسعين » محرّفةٌ عن « وسبعين » وهي من التصحيفات الواقعة في الدّيباج المطبوع .

أما بالنّسبة إلى مكان الوفاة فالقول الأول انه غرناطة حيث كان قاضياً ، وحكَت بعضُ المصادر — بصيغة التمريض — وفاته بسبتة ، ونقل ابن خلكان — في بعض نسخ الوَفيات — عن رَضِي الدين الشّاطبي ان ولد عياض تُوفي بدانية (3) .

مؤلّفـاتـــه :

لم يُعمَّر أبو عبد الله محمد بن عياض فقد تُوفي — كما راينا — قبل أن يبلغَ الخمسين عاماً .

ونحسب ان محنة والدِه ، التي انتهت بوفاته مغرّباً عن بلده، كان لها تاثير في مجْرَى حياته — وإن كنا نجهل مدى هذا التأثير .

---

1) وفيات الاعيان 3 : 485 (تحقيق د. احسان عباس) .
2) الـديبـــاج : 289 .
3) انظـر : وفيـات الاعيـان 3 : 485 .

وعندي أن وفاتَه المبكّرة هذه — معَ اعتبار الأجل — لا تخلو من صلَة بغُصّة ظلت دفينة في نفسه من جرّاء ما المّ بوالده .

فإذا أضفنا إلى ما ذُكر قيامه باعباء الأُسرة ونهوضَه بخُطّة القضاء ، وعدم التفرُّغ الكافي للقراءة ولقاء الشيوخ — لم يَسَعْنا إلا نقدّر فيه هذا الطموح إلى السّير على سَنَن والده في التاليف والجمع والتقييد ، على انَّ ولدَ القاضي اعتمد — فيما ألف — على تُراث والده وما خلّفه من اوراق وبطائق في مختلف الموضوعات ، وكلُّها أصول مؤلفات كان القاضي رحمه الله ينوي اخراجَها فصرفته الشواغل وعاجله الأجل قبل ذلك .

1 — التعريف بالقاضي عِياض .

نُسميه التعريف اخذاً مما وردَ في مقدمته ، وإلا فهو خالٍ من الاسم ويُعتبر هذا الكتاب اشهرَ ما ألّفه ولدُ عياض . فقد نسبه إليه بعضُ مَن ترجموا به ونقل عنه كثيرٌ ممّن عرف بالقاضي واعتمده المقري اساساً لكتابه ازهار الرياض ، ومع ذلك فلم يُكتب له الانتشار ، ويبدو ان نسخته الأصلية التي وضعها مؤلفه ظلّت حبيسةً عند ولد المؤلف ثم آلت إلى بعض حَفَدته بمالَقة ، وهكذا نرى أنه لم يُشِر إليها من بين مؤلفي الصِّلات في القرن السابع وهُم ابنُ الأبار وابنُ فرتون وابنُ عبد الملك وابنُ الزبير الا الأخير وما كان ليذكرها لولا ان وَقَفه عليها بعضُ حَفَدة المؤلف بمالقة .

وفي القرن السابع ايضاً نرى أبا الحسن على بن محمد الرُّعَيني الاشبيلي (592 — 666) ينقل — في برنامج شيوخه — نصّاً من هذا الكتاب دون أن يسمّيَه (1) . ونرى مشرقياً ، من اهل هذا القرن ايضاً ، وهو ابن خلّكان يسوقُ في « وَفَيَاته » (2) بعضَ شعر

1) برنامج شيوخ الرعيني : 137 ، تحقيق ابراهيم شبوح .
2) الوفيات 3 : 484 ، تحقيق د. احسان عباس .

القاضي مروياً عن ولده محمد ولكنّي استبعدُ ان يكونَ هذا النقلُ من « التعريف » وارجّح أن يكون من كتاب المُطرب لابن دِحية .

فإذا كان القرنُ الثامن نجد كلاً من ابن الخطيب في « الإحاطة » والنُّباهي في « المرقبة » يشيران إلى الكتاب وينقلان عنه ، فأما ابنُ الخطيب فقد اعتمد في ترجمة القاضي عياض على كتاب ولده وقرّظه وفي كل فِقْرة ينقلها عنه يمهّد لها بمثل قوله : « من كتاب ولده في مآثره ، وهو كُنَّاش نبيل » (1) أو قوله : « قال ولدُه في تاليفـــــه النبيل » (2) ، واما النُّباهي فقد اشار إلى الكتاب إشارةً لا تدل على قراءته له أو إلمامه به ، كما انه وَهِم في صلة مؤلِّفه بعياض حيث حسِبه حفيده،ونصُّ عبارته ما يلي :

« قلتُ : وسكن القاضي ابو الفضل بمالَقة مدّة ، وتموّل بها املاكاً ، واصلُه من مدينة بَسْطة ، ذكر ذلك حفيدُه في الجزء الذي صنّفه في التعريف به وبتواليفه وبعض اخباره وخُطَبه » (3) ونقل المقري هذا النص في أزهار الرياض دون أن يصوِّب ما فيه من وَهْم او ينبّه عليه ويبدو ان الكتاب تُنُوسي مدّة طويلة إلى أن جاءَ المقري في القرن الحادي عشر فبنى عليه كتابَه « أزهار الرياض » . ونقل منه فصولاً باكملها ، وذكر في عقب احداها ما نصُّه :

« وقد كتبتُه من اصل فيه بعضُ تصحيف وتحريف ، واثبتُّه هنا حتى يفتحَ الله في مقابلته باصل جيِّد يُصحّح منه خَلَلَه ، ويشفي عِلَلَه ، سهّل اللهوجوده بجاه سيِّدنا محمد صلّى اللّه عليه وسلّم» (4)

ولعلَّ في هذا الكلام ما يدلُّ على ما قلته آنفا من قلّة انتشار الكتاب ، إذ لو كان منتشراً لما تعذّر على المقري ان يعثُر علـــى

---

1) الاحاطة : 348 ، مخطوط الاسكوريال .
2) المصـــــدر نفســـــه .
3) المرقبة العليا : 101 ، نشر ا. ليفي بروفنسال .
4) ازهار الرياض 2 : 111 ، مخطوط خ. ع. الرباط (ك : 229) .

نُسخة ثانية أو اكثر فى فاس حيثُ الَّف كتابه أو فى تلمسان حيثُ كانت خزانةُ آل المقري العامرة او فى مرَّاكش حاضرة السُّلطان يومئذ .

وقد يؤكِّد هذا أننا إلى اليوم لم نقف إلا على نسخة واحدة من الكتاب وقَعت إلى الشيخ عبد الحي الكتَّاني ، وهي محفوظة بالخزانة العامة تحت رقم 553 ك . وهي كالنُّسخة التي نقل عنها المقري لا تخلو من بعض تصحيف وتحريف ، ومع ذلك اقدمنا على نشرها مجتهدين — بقدرِ الإمكان — في ضبط متنِها وتصويب ما فيه من تصحيف وتحريف وقد عارضناها — فى مواطن كثيرة — بنُقول المقري من نسخته معتبرين تلك النُّقول بمثابة نُسخة ثانية وعارضناها — فى فصل « من مُنتقىَ حديثه » بأصول هذه المُنتقيَات — أسانيدها ومتونِها — في نُسخ الغنية وغيرها من مؤلَّفات القاضي عياض .

يذكرُ المؤلف في مقدّمة كتابه السببَ الباعث له على تاليفه ويشرحُ الخِطَّة التي سلكها فى وضعه وترتيبه فيقول :

« فانّ سيّدي الفقيه الأجل ، النبيه الحافظ الأكمل ، الأستاذ المُقرىء الأحفل — دام توفيقُه — سالني ان أعرِّفه ببعض أخبار أبي — رحمةُ الله عليه — ولم يُفهمني غرضَه من ذلك فاقصد إليه ، فبادرتُ إجلالاً لقدره ، التزاماً لبرّه إلى جمع فضائلَ أقتضبتها ، وفصول انتخبتُها ، وأحاديثَ انتقيتها وأسندتها ، ومُلَح اجتلبتها ..»

ونحنُ لا نستطيع أن نعرف مَن هو هذا « السيد » الذي حلّاه ولد عياض بما ذكر من حلى دون ان يسمّيه ولكننا نستفيدُ من النص ظهور الحاجة إلى معرفة أخبار عياض بعد وفاته وتوجُّه الراغبين في ذلك إلى اقرب الناس إليه وهو ولده ، وهكذا نرى ان تاليف هذا الكتاب جاء استجابة لطلب مؤكّد لم يسَعْ ولدَ عياض إلا الوفاءُ به ويبدو من كلامه أن حدودَ الكتاب او خِطّته بعبارة اخرى لم تكن واضحة في ذهنه من البداية ، وهو يخصّص الصفحات

الأولى للحديث عن نسَب والده ، وسلَفه ، ونشأته وصفته وشيوخه ورحلته ، ووظائفه ومحنته . ونراه في هذه الصفحات يتوخّى الإيجاز والاقتصار على ذكر ما لابدَّ من ذكره ، فالأحداث الأخيرة في حياة القاضي عياض — ومنها موقفُه من الموحدين وثورة أهل سبتة بزعامته — لم تستحق منه إلا سطوراً قليلة كُتبت بشيء غير قليل من الحذَر والرفْق والمجاملة ، ولا شك أن هذه الأحداث كانت تستحق رواية مفصّلة ودقيقة ولكن لولد القاضي عذره على كلّ حال ومن سوء الحظ ان الباب السادس الذي خصّصه المقري — حسب تبويبه — لهذا الموضوع واسماه : « روضة الآس ، وما قابلَه به الدهرُ الذي ليس لجرحه من آسٍ » لا وجودَ له في النسخ الخطية المعروفة من هذا الكتاب ، ولعلَّ المقري بوَّبَ له في أول الأمر ثم لما لم يجد مادة كافية عند سابقيه — ومنهم ولدُ عياض — ترك مكانه فارغاً . ومن دلائل الاختصار الواضح في هذه الصفحات الخاصة بحياة عياض أن المؤلّف يشيرُ إلى أنه صدَرَ عن القاضي عياض — في أثناء تغريبه — من كلام المنظوم والمنثور في موضوع التنصُّل والاستعطاف ما جعلَ عبد المومن يرقُّ له ويعفو عنه ، دون أن يوردَ شيئاً من هذا « المنظوم والمنثور » ، وبالجملة فان فترةَ « التغريب » في حياة عياض يكتنفُها الغموض والاضطراب بسبب التقصير في تدوينها ، على أن المفهومَ من إشارة لولد عياض أن القاضيَ غُرِّب بمفرده وظلت اسرتُه بسبتة. ولذلك فان ولدَه يروي القليل من أخباره وأشعاره في هذه الحِقْبة عمَّن كان معَه (1) .

ومن مظاهر اختصارِه أيضاً أنه لم يُشر إلى توقُّفوالده — وهو في طريقه إلى مرّاكش — بمدينة فاس ، وهو الوقوفُ الذي سجَّله ابو القاسم ابن الملجوم في برنامجه إذ يقول — حسبما نقل عنه المقــري — :

---

1) انظــر : ص 98 .

اجتازَ علينا (يعني بمدينة فاس) القاضي عِياض عند انصرافه من سَبتة قاصداً إلى الحَضْرة (يعني مرّاكش) زائراً لأبي عشِيَّة يوم الاثنين الثامن لرجب سنة ثلاث وأربعين وخمس مئة » (1) .

وقد عُنى المتأخِّرون بتعيين الدّار التي نزلَ بها عِياض بفاس وهي دار ابن الغَرْديس بزنقة حَجّامة التي ما تزال معروفة الى الآن (2) .

وبعد هذا نجدُ العنوان الآتي : « مِن منتقَى حَديثه » وقد ساقفيه المؤلّف طائفة كبيرة من الأحاديث والآثار والأخبار التي يرويها محمد بأسانيدها عن والده ، وقد شَغَلت هذه المنتقَيات الحيِّز الأكبر في الكتاب وكادت أن تخرجَ به من طبيعة السِّيَر والتراجم إلى طبيعة المسانيد والمعاجم ، وكأني بالمؤلف قصدَ من ورائها إلى إعطاءِ صورةٍ شاملةٍ عن « الثقافة الحَديثية » عند القاضي عِياض إذا لم يكن قد فعل ذلك استجابةً لمن اقترح عليه تأليف الكتاب ، وينبغي أن لا نَغفل هنا عن أن الأسانيد كانت تُعتبر يومئذٍ جزءاً لا يتجزّأ من ثقافة المترجَم به ، كما ينبغي ايضاً أن لا نَغفل عن الوظيفة التهذيبية في أمثال هذه السِّيَر .

وقد اشتملت هذه المنتقَيات على اخبار ادبية ومَرْويات شعرية توجد في الأمهات الأدبية ولكنها هنا بأسانيدها المتصلة ، وفيها اخبارٌ مغربية وأندلسية ذاتُ فوائد لا بأس بها وبعضُها لا يوجد في مصادر أخرى .

ومن المُنتَقَيات يخرجُ المؤلف إلى عنوان : « من خُطبه » حيث يورد تحت هذا العنوان خُطبتين للقاضي تُعتبران من قِصار

---

1) ازهار الرياض 1 : 24 ، ط . القاهرة .

2) المصدر نفسه ، وكتاب ذكر مشاهر أعيان فاس في القديم . تحقيق وتعليق : عبد القادر زمامة ، مجلة البحث العلمي ـ السنة الثانية ـ العدد الرابع والخامس ، ص : 103 .

خُطبه وقد اقتصر عليهما مخافةَ التطويل كما يقول مُحيلاً على المجلّد المدوّن فى خُطب والده .

وفي عنوان « ومِن تَرسيله » يكتفي بنماذج قليلة « مخافة التطويل والإسهاب » كما يقول ايضاً ويذكر في آخر العنوان عزمه على إخراج ديوانين : احدُهما يشتمل على رسائل القاضي وثانيهما يشتمل على رسائل الكتاب اليه .

أما عنوان « ومِن شِعْره » فيسوقُ فيه ما شاء له اختيارُه هنا ممَّا قاله عِياض او قيل فيه ، ويذكر أنه يَروم جمْع ما يُنسب إليه في ديوان يشتمل عليه كما ينُصُّ على أنه جَمع ما قيل فيه في ديوان اشتمل على نحو خمسة آلاف بيت .

ويُعتبر عنوان : « نُبذ من أَخْباره » بعده ، من أطرف ما في الكتاب ، ففيه طائفة طيبة من الأَخبار التي تنفع كثيراً في تحليل شخصية القاضي عياض .

وفي عنوان « تَسْمية تواليفه رحمةُ الله عليه » يسردُ مؤلفاته باختصار محدِّداً أجزاءها أو اسفارها حسب الاصطلاح المعروف يومئذ وقد قسمها إلى قسمين : قسم اكمله في حياته وقُرِيء عليه ، وقسم تركه في مبيضاته ويُلاحظ ان قائمة تآليف القاضي عياض زادت فيما بعد على ما ذكره ولده هنا (1) .

أما العنوان الأخير في الكتاب فهو « تَسميةُ شيوخه رحمةُ الله على الجميع » وهو عبارة عن تجريد وترتيب لشيوخ القاضي الذين عرَّف بهم في مُعجم شيوخه المعروف بالغُنية .

ذلك عرض سريع لمُحتوى الكتاب ، وبرغم ما لاحظناه من طابع الاختصار والارتجال في بعض فصوله فقد كان ــ كما قدَّمنا ــ

1) انظر مقدمة الاستاذ محمد بن تاويت الطنجي للجزء الاول من ترتيب المدارك .

وما يزال أساساً في معرفة القاضي عِياض ولهذا رأينا أنه جدير بالنشر .

2 ـ مذاهبُ الحكّام في نوازل الأحكام

هذا هو المؤلّف الثاني الذي وصلَ إلينا ـ لحسن الحظ ـ من مؤلفات ابي عبد الله محمد بن عِياض ، وهو مؤلّف قيّم في موضوعه وطريف في بابه ، ولعلّه أن يكون اقدم ما ألّفه المغاربة ـ أو أقدم ما وصل إلينا مما ألّفوه ـ في موضوع النوازل ، فقد سبق فقهاءُ القيروان والأندلس إلى التأليف في هذا الموضوع ، ومن اقدم ما ألّف في ذلك « نَوازل القرَويين » ـ أي أهل القيروان ـ في افريقية ، ونوازل ابن رُشْد الجد وابي الاصبغ عيسى بن سَهْل وابن الحاج القرطبي وغيرهم في الأندلس . أما في المغرب الأقصى فيُعتبر هذا المجموع الذي بدأه القاضي عِياض ورتّبه واكملهُ ولده من بعدِهِ أوّلَ ما ألّف في هذا الشأن ـ فيما نعرف ـ . وغيرُ خافٍ ان كتب النوازل هذه تُعدّ من مصادر التاريخ المغربي العام وانها تقدّم فائدة كبيرة ومادة غزيرة للباحث عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ المغرب ، وهذا علاوة ـ بطبيعة الحال على وظيفتها الفقهية وطبيعتها القانونية ، واصلُ الكتاب بَطائق كان القاضي يجمعها تحت عنوان « اجوبة القُرطبيين » يقول ولده ـ وهو يعدّد مؤلفاته ـ : « وكتاب أجوبة القُرطبيين ، رايت هذه الترجمة بخطه ـ رضى الله عنه ـ ولم أجد لها عنده مبيضة ، غير أني وجدتُها في بَطائق ، فجمعتُها مع أجوبة غيرهم واجوبته (1) مما نزل في أيام قضائه من نَوازل الأحكام فى سفر (2) » .

---

1) لم يتنبه ابن الخطيب والمقري الى أن هذه الجملة معطوفة على ما قبلها واعتبراها كلاما مستانفا ، ومن ثم عداها كتابا مستقلا .

2) انظـــر : ص 118 .

ويقولُ في مقدّمة « مذاهب الحكّام » موضّحاً اصل هذه النوازل مبيّنا الظروف التي حررت فيها : « اما بعد ، رَزقنا الله وإياك من عمل ما يقرّبنا إليه ، ومن الشكر ما يوجب دوامَ نعمائه والمزيد ليه (1) ، فان ابي قدّس الله روحَه ونوّر ضريحَه ، لما طال في خُطّة لقضاءِ دوامُه وساعدته لياليه وايامُه ، نزلت إليه من الأقضيـة وازلُ تحار فيها الأذهان والأفهام ، ويبعدُ مأخذها من طرق القضايا الأحكام ، فيحكَم فيها بما يتّجه عنده ، ويبذُل في ذلك استطاعته جْهده فيخالفه من يروم به اللّحاق ، ويحاول الركضَ معه في ميدان لسباق ، هيهات ! ليس كلٌّ مَن قرا درى ولا كلٌّ مَن همز أجرى ، يريد انتصاراً لما ذهب إليه،واستنصار[2] فيما يعتمدُ من المذاهـب عليه ، فيخاطِبُ في ذلك من شُهر من الفقهاء علمُه ، ووثق في نوازل لأحكام فهمُه » . ثم يذكر بعد هذا انه الفى بعد موت والده سُؤالاته على تلك النوازل والأجوبة على اسئلة سُئل عنها فاتخذ من ذلـك كله اساساً لهذا الكتاب الذي يقول فيه : « وجعلت كتابي هذا ديواناً يشتمل على جميعها وترجمتُه « بمذاهب الحُكّام ، في نوازل الأحكام » وربما ذيلتُ بعض تلك النوازل بما تقدَّم فيها أو في نوعها للقَرويين والأندلسيين وغيرهم . والله يَعضم بمنّه » .

تتألّف النسخة الوحيدة التي وصلت إلينا من هذا الكتـاب والمحفوظة بالخزانة الملَكية بالرباط تحت رقم 4042 من 78 ورقة وهي منتسخة سنة 1081 هـ وقد تخلّلتها بياضات في مواضعَ عديدة وخطها ليس بالجيّد- ، وفيها كثير من اللّحن والتحريف ومع ذلك فالافادة منها ممكنة .

يشتمل الكتابُ على نوازل في الأبواب التالية :

الأقضية ، الشّهادات ، الدّعاوي والأيمـان ، الحـدود ، الجِنايات ، نفي الضّرر ، المِياه ، الغائب ، المريض ، السَّفَـه ،

---

1) في الاصـل : اليــه .

المِدْيان المُفلس ، السَّمسار ، الغَصْب ، الاستحقاق ، الوَصايا ، الأحباس ، الصَّدقات ، الهِبات ، النحلة،المُتعة ، العُمري ، الاسْكان النفقة ، الوَديعة ، الرّهون ، الحمالة،الوكالات ، المزارعة ، الشركة القِسْمة ، الشُّفْعة ، الصلح ، الاسترعاء ، الاكرية ، البُيوع ، القيام بالعيب ، الصّرف ، العِتق ، المدبَّر ، أمهات الأولاد،النكاح ، العِدَّة ، الطلاق ، الأيمان بالطلاق ، الخُلْع ، اللِّعان ، الجنائز ، كتاب الصلاة .

وفي هذه الأبواب المذكورة نجد فتاوي وأجوبة للقاضي عِياض وابن رُشْد الجَد وابن سَهْل وابي عبد الله محمد بن الحاج القُرطبي واحمد بن نصر الدَّاوُدي وابن ابي زيد القَيرواني وابي الحسن القابِسي أما مصادر المؤلف فيها فهي اوراقُ والده وكتبُه الفقهية ولا سيما « التَّنبيهات » ونَوازل ابن رشد ونَوازل ابن سَهْل واجوبة ابن الحاج القُرطبي ونوازل القَرويين والحاكمة لابن العربي المَعافري وغيرها .

وفي الكتاب فوائد تاريخية عامة لاباس بها ، بعضها يشير إلى ما كان بين سَبتة وبين غيرها من المدن المغربية من صِلات تجارية بَحْرية في عصر المرابطين كهذه النَّازلة التي تُصوِّر حركة وَسْق الحبوب وتصديرها من مرسى مازيغَن (الجديدة حالياً) إلى سَبتة. وبعضها الآخر يتعلّق بخِطط سبتة وقرية بلْيونش في عهد المرابطين، وقد رأينا أن نُثبت نماذج من ذلك كملاحق في آخر هذا الكتاب .

ويمثّل الكتاب كذلك الثقافة الفقهية لولد عِياض لأنه كثيراً ما يُلَخِّص الأقاويل الواردة في كل مسألة ويرجِّح ويعقّب بمثل قوله : قال محمد ... وكتاب « مذاهب الحكام » استعمله المشتغلون بالقضاء والفُتيا ، ونقل عنه مؤلفو كتب النوازل والفَتاوي ، وممَّن نقل عنه ابن هلال في نوازله (1) وغيرُه .

---

1) نوازل ابن هلال في مواضع متعددة ، انظر على سبيل المثال : ملزمة 31 ، ص 5 ، ط. فاس .

3 ـ ديوان رسائل القاضي عياض .

اشار محمد في أثناء حديثه عن رَسائل والده إلى عزمه على جمع هذه الرّسائل فقال : « واني لأَرومُ جمّع ترسيله في ديوان يشتمل من كلامه على العَجب العُجاب ، الذي اعترف له بالسبق فيه زعماء الأدباء والكُتّاب » (1) .

4 ـ رسائل الكُتّاب إلى القاضي عِياض .

ذكر في موضع آخر أنه يَروم ان يجمع في ديوان مستقل الرسائل التي خوطب بها والدُه من قبل أعلام زمانه مِن عُلماء وأدباء (2) .

5 ـ شعر القاضي عياض .

اثبت في « التعريف » نماذجَ من شعر القاضي عِياض ، وذكر انه كان كثير الشّعْر في شبيبته ولكنه لم يجد منه بخطه إلا يسيراً ، لأن القاضي لم يكن يدوّن شعره ولم يكن يرى أن يؤثرَ عنه ثم قال « واني لأرومُ جمع ما اجتمع لي من نظمٍ يُنسب إليه في ديوان يشتملُ عليه » (3) .

6 ـ ما قيل من شعر في القاضي عِياض .

كان القاضي عياض ـ كبعض القضاة والفقهاء في عصر المرابطين ـ مقصوداً ومُمَدَّحاً من كثيرٍ من شعراءِ عصره ، وقد جمع محمد ما قيل في والده من شعر ، وهو ـ فيما يقول ـ كثير لا يدخل تحت حدٍّ ، ولا ينضم إلى حصرٍ ولا عدٍّ » ـ في ديوان اشتمل على نحو خمسة آلاف بيت (4) .

ونحن لا نعرف شيئاً عن هذه المؤلّفات الأخيرة وتدلّ عناوينها على مدَى اهتمام ولد القاضي بجمع تُراثوالده وحرصه على تدوينه؛ فرحمةُ الله وأثابه ، ومنه عزّ وجل نسأل التوفيق .

---

1) انظر : ص 95 .
2) انظر : ص 96 .
3) انظر : ص 101 .
4) انظر : ص 104 .